

محافظة على رأس المال المحاسبي في ظل التضخم بالتطبيق على الشركات المساهمة الأردنية

يوسف فرج جهماني

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن

(قدم للنشر في ٢٧/١٢/١٤١٧هـ، وقبل للنشر في ١٧/٨/١٤١٨هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى محافظة الشركات الأردنية على رأسمالها في ظل معدلات التضخم المتدنية، وفي ظل قانون الشركات المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩م الذي يلزمها بمحجز ١٠٪ من صافي أرباحها كاحتياطي إجباري وعدم تدوير أكثر من ٥٪ من صافي الربح المعدل للتوزيع، على أن يتم توزيع ذلك في العام التالي. ولتحقيق ذلك تم تعديل الميزانيات السنوية لتسع وعشرين شركة لعام ١٩٩٣م بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة. وتشير النتائج إلى أن الشركات المذكورة تحافظ على رأسمالها، باستثناء الشركات التي أرباحها متدنية، والتي تتكبد خسائر والشركات التي توقفت عن حجز الاحتياطي الإجباري.

ويوصي الباحث بالزام تلك الشركات باقتطاع ١٠٪ من صافي الربح تحت أي ظرف، وتشجيعها على إعداد قوائم مالية تعكس معدلات التضخم السائدة ملحقة بالقوائم المالية.

المقدمة

من المعروف أن للتضخم آثاراً على عملية القياس المحاسبي، فإعداد التقارير المالية للمنشآت الاقتصادية يبنى عادة - وحسب المدرسة الكلاسيكية - على فرضية ثبات وحدة

القياس وهي النقد، وهذه الفرضية بقيت قائمة، على اعتبار أن ليس هناك أي تغير في قيمة تلك الوحدة، أو أن التغير ليس له أهمية تذكر. إلا أن هذه الفرضية أصبحت موضع شك ونقد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن، وهي الفترة التي شهدت زيادات كبيرة وسريعة في أسعار السلع والخدمات، إذ بلغت معدلات التضخم حدا لم يسبق له مثيل، إذ تجاوز معدل التضخم السنوي في الدول النامية ٣٠٪ بينما تراوح هذا المعدل في الدول المتقدمة بين ١٢-٢٥٪ سنويا [١]، ص ٥١٣، الأمر الذي أثار عددا من الأسئلة تتعلق بالمحافظة على رأس المال، وبحقيقة الأرباح التي تحققها المنشآت، واحتمال أن تكون المبالغ الموزعة على المساهمين كأرباح ما هي إلا استقطاعات من رأس المال وليست أرباحا فعلية. على أن آثار التضخم من الناحية المحاسبية لا تقتصر على تآكل رأس المال فقط، بل إن له آثارا في عدد من العناصر التي تتضمنها الميزانية وقائمة الدخل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن المحاسبة التي تقوم على أساس التكلفة التاريخية تهدف إلى توزيع تكلفة الأصل الثابت على الحياة الإنتاجية، لذلك الأصل بحيث تحمل إيرادات كل عام بجزء من التكلفة، وهو ما يعرف بمقابلة الإيرادات بالمصروفات، وليس الهدف بطبيعة الحال تجميع مصاريف الاستهلاك لشراء أصل جديد بدلا من الأصل القديم. ومع ذلك ففي أوقات استقرار الأسعار، يكون تراكم قيمة الاستهلاكات كافيا لاستبدال الأصل. أما في أوقات التضخم فإنها قد تكون أقل من القيمة الاستبدالية.
- إذا ارتفعت الأسعار وكان مجموع أرصدة حسابات المدينين أكبر من مجموع أرصدة الدائنين في المنشأة الاقتصادية، فإن أرصدة حسابات المدينين تتضخم بنسبه أكبر من أرصدة حسابات الدائنين بالمستوى نفسه من النشاط. لذا تحتاج المنشآت إلى رأس مال عامل إضافي لتمويل الزيادة.
- إن الالتزامات المترتبة على الشركة والمعبر عنها بوحدة نقدية يتم دفعها عادة بعدد الوحدات نفسها ولها القوة الشرائية نفسها. أما في أوقات التضخم فإن الالتزامات

تدفع بعدد الوحدات نفسها. لكن قوتها الشرائية أقل ، والفرق في القوة الشرائية يُعد ربحاً للمنشأة (أرباح حيازة).

• عند استخدام التكلفة التاريخية فإن تكلفة المبيعات هي التي تخفض من قيمة المبيعات وليس تكلفة الإحلال. وهذا يُعد كافياً للمحافظة على المستوى نفسه من المخزون (بافتراض اتباع الطريقة نفسها لتقييم المخزون السلعي). أما في أوقات ارتفاع الأسعار ولكي تحافظ المنشآت على المستوى نفسه من المخزون فعليها أن تمول الفرق في الأسعار، لذا فإنها بحاجة لزيادة رأس المال العامل.

• عند استقرار الأسعار فإن مقارنة مبيعات المنشأة وأرباحها لعدة سنوات تصبح سهلة وذات معنى. أما في أوقات التضخم فإن تلك العملية تصبح صعبة وليست ذات معنى ، إذ تتم المقارنة بوحدات ليست لها القوة الشرائية نفسها.

وبناء على ما تقدم ، ففي أوقات التضخم تضلل الأرباح المعلن عنها والمعبر عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية متدنية باستمرار كلا من إدارة المنشأة ومساهميها ، وتعطي الانطباع بأن ربحية المنشأة تنمو بعكس الواقع. كما تشجع كلا من العمال والجهات الرسمية على زيادة الأجور وفرض ضرائب جديدة ، واتخاذ إجراءات للرقابة على الأسعار ، مما ينعكس سلباً على وضع المنشأة الاقتصادي.

وفي الأردن ألزم قانون الشركات المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٩م ، وكذلك القانون المؤقت الجديد لعام ١٩٩٧م الشركات بحجز ١٠٪ من صافي الربح كاحتياطي إجباري دعماً لرأس المال حتى إذا بلغ الاحتياطي مبلغاً مساوياً لربع رأس المال توقفت زيادته. كما ألزم القانون المذكور الشركات بتوزيع أرباح على المساهمين ، وعدم تدوير أكثر من ٥٪ منها لأكثر من عام. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو هل هذه المواد القانونية تسمح للشركات بالمحافظة على رأسمالها إذا حققت أرباحاً في ظل معدلات التضخم المتدنية؟ ومن باب أولى هل تحافظ تلك الشركات على رأسمالها إذا لم تحقق ربحاً أو حققت خسارة؟ هذا ما يحاول هذا البحث استقصاءه.

أهداف البحث^(١)

- يهدف هذا البحث وضمن مفهوم القوة الشرائية الثابتة لوحدة النقد إلى:
- ١ - التأكد من أن المنشآت الاقتصادية تحافظ على رأسمالها في ظل معدلات التضخم المتدنية.
 - ٢ - التحقق من أن الشركات التي تحقق خسائر أو وصل احتياطياتها الإجمالي إلى ما يساوي ٢٥٪ من رأسمالها، وتوقفت عن حجز ذلك الاحتياطي تحافظ، أيضاً، على رأسمالها في ظل المعدلات المتدنية من التضخم.
 - ٣ - التأكد من حجز نسبة ١٠٪ من صافي الربح كاحتياطي إجباري كافٍ للمحافظة على رأس المال.

مشكلة البحث وأهميته

من المعلوم أن الجهات المعنية في الأردن تسعى إلى إصدار قانون جديد للشركات. ونظراً لضيق الوقت فقد صدر قانون مؤقت ليحل محل قانون الشركات المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٩م، على أمل أن يصبح القانون الجديد قانوناً دائماً عندما تصبح الظروف مواتية. وقد تضمن هذا القانون فيما تضمن نصاً يلزم الشركات المساهمة العامة بحجز ١٠٪ من صافي الربح كاحتياطي إجباري غير قابل للتوزيع على المساهمين، ولم يذكر القانون مبرراً واضحاً لهذا الاحتياطي، ولكن يفهم ضمناً أن اقتطاعه يقصد به طمأنة دائني الشركة على أن رأسمالها يُحافظ عليه من التآكل بسبب التضخم، وأن حقوقهم مصونة. أما بقية الاحتياطيات فهي قابلة للتوزيع على المساهمين حسب القانون. والنص المذكور ورد في جميع قوانين الشركات التي صدرت في الأردن منذ تأسيسه، وكان حجز النسبة المذكورة كافية للمحافظة على رأس المال في كل الظروف وقضية مسلم بها. ويأتي هذا البحث

(١) لقد استأثر موضوع محاسبة التضخم باهتمام الباحثين خلال السبعينات، وأوائل الثمانينات، إلا أن هذا الزخم توقف بسبب انخفاض معدلات التضخم. وقد تم البحث في الدوريات المحاسبية المعروفة وقواعد المعلومات عن أبحاث في هذا الموضوع إلا أن الباحث لم يجد أبحاثاً حديثة.

للتأكد من ملاءمة هذه النسبة قبل صدور قانون الشركات الدائم. وتأتي أهمية هذا البحث كذلك من أن أحدًا من الباحثين لم يتعرض لهذا الموضوع.

نطاق البحث

يقتصر هذا البحث على معالجة موضوع المحافظة على رأس المال في ظل معدلات التضخم المتدنية دون التعرض إلى أثره في أصول الشركة وخصومها ومصرفاتها وإيراداتها إلا بالقدر الذي يؤثر في رأس المال، كما يقتصر هذا البحث على استخدام مفهوم واحد للمحافظة على رأس المال دون المفاهيم الأخرى، وهو المحافظة على رأس المال كقوة شرائية مستثمرة، كما سينصب التعديل على وحدة القياس فقط دون التعرض لأساس القياس.

تعريفات إجرائية

معدلات التضخم المتدنية: لأغراض هذا البحث يُعدّ معدل التضخم متدنيًا إذا لم يتجاوز ٥٪ سنويًا.

رأس المال: هو رأس المال المحاسبي أي حقوق الملكية والتي تتضمن رأس المال الذي ساهم به الملاك والمبالغ المكتسبة والمحجوزة في صورة احتياطات أو أرباح محجوزة.

الدراسات السابقة

إن القياس المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية، يقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس وهي النقد. وكان هذا الافتراض مقبولاً عندما كانت التغيرات في القوة الشرائية طفيفة، إلا أن هذا الافتراض أصبح موضع شك من قبل الأطراف المعنية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة ارتفاعاً كبيراً. والوضع الجديد خلق مشكلتين رئيسيتين [٢، ص ٦٩٣-٦٩٤].

١- مشكلة وحدة القياس، إذ تغيرت القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب تغير الأسعار عموماً.

٢- مشكلة التقويم أو أساس القياس، فقيمة كل أصل تغيرت بالنسبة للأصول الأخرى.

وتمخضت المعارضة للتكلفة التاريخية عن بروز وجهتي نظر مختلفتين تتعلقان بالتقارير المالية التي يجب إعدادها، فوجهة النظر الأولى تقول إنه يجب الاستفادة من التقارير المالية المعدة على الأساس التاريخي على أن تعدل الأرقام الواردة فيها بالتغير العام بمستوى الأسعار، ويطلق عليها القوة الشرائية الثابتة لوحدة النقد. ووجهة النظر هذه تعالج مشكلة وحدة القياس [٣، ٤، ٥، ٦، ٧]. أما الأخرى فتقول إن إعداد التقارير المالية يجب أن يقوم على أساس التكلفة الجارية، ووجهة النظر هذه تعالج مشكلة التقويم، [٨، ٩، ١٠].

والدراسات التي أخذت بوجهة النظر الأولى سلكت أربعة اتجاهات: الاتجاه الأول مثل بوكستر [١١]، في بريطانيا وسويني [١٢]، في الولايات المتحدة، بني على حالات عملية، حيث قام الباحثون بتعديل القوائم المالية المعدة على أساس تاريخي بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أو بإجمالي الناتج القومي. وكان الهدف من هذه الدراسات هو التطبيق العملي لهذا الأسلوب، والتغلب على مشكلة التطبيق والتفسير. ومن الأمثلة على ذلك دراسة سويني [١٢] الذي طبق على إحدى الشركات التي حققت صافي ربح قبل التعديل والذي انقلب إلى خسارة بعد التعديل.

أما الاتجاه الثاني فحاول إثبات أن إعداد القوائم المالية على أساس القوة الشرائية الثابتة لوحدة النقد يعطي نتائج مختلفة عن تلك التي يعطيها عند إعدادها على أساس التكلفة التاريخية، ويمثل هذا الاتجاه عدداً من الدراسات التي حاولت إبراز عدد من المشكلات العملية عند تطبيق هذا الأسلوب مثل تعريف العناصر النقدية على سبيل المثال [١٣، ١٤، ١٥، ١٦].

والاتجاه الثالث من هذه الدراسات هو الاتجاه السلوكي ، الذي حاول إبراز منفعة القوائم المالية التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار وأهميتها. وقد حاول بعض هذه الدراسات [١٧] معرفة آراء مستخدمي البيانات المالية في كل من البيانات التاريخية والبيانات التاريخية المعدلة ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كل نوع من البيانات يؤدي إلى قرارات مختلفة. وحاولت دراسات أخرى [١٨ ، ١٩] معرفة آراء طلبة المحاسبة في كلا النوعين من البيانات ، وقد فشلت في التوصل إلى نتائج حاسمة. كما حاولت دراسات أخرى معرفة قدرة البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة على تحسين القدرة على التنبؤ [٢٠]. فقد حاول كيتز [٢١] ، ونورتون وسميث [٢٢] ، وباتيل [٢٣] ، معرفة ما إذا كانت القوائم المالية التاريخية المعدلة تزود متخذ القرار بالقدرة على التنبؤ بإفلاس الشركات أفضل من القوائم التاريخية. وتشير النتائج إلى أن القوائم التاريخية المعدلة تعطي متخذ القرار قدرة على التنبؤ كتلك التي تعطيها القوائم التاريخية.

والاتجاه الرابع من الدراسات حاول معرفة ردود فعل السوق المالي على نشر القوائم المالية التاريخية المعدلة. ففي بريطانيا قام موريس [٢٤] ، بدراسة ردود فعل السوق على البيانات التاريخية المعدلة ، مفترضاً أن السوق يعكس المعلومات المتوافرة في أسعار الأسهم ، إلا أنه لم يجد للمعلومات التي توفرها البيانات التاريخية المعدلة أية انعكاسات على أسعار أسهم الشركات التي نشرت تلك البيانات ، الأمر الذي دعاه للاستنتاج أن البيانات التاريخية المعدلة لا توفر معلومات مفيدة أكثر من تلك التي توفرها البيانات التاريخية. وقد كررت الدراسة في الولايات المتحدة من قبل كل من باسو [٢٥] وهيليسون [٢٦] ، إذ استخدم كل منهما عينة من الشركات الأمريكية التي أعدت بيانات تاريخية معدلة مستعينين بقاعدة البيانات الكمبيوستات (Compustat). وقد توصلوا إلى نتائج موريس نفسها [٢٤] ، في بريطانيا.

من خلال استعراض الدراسات السابقة للتكلفة التاريخية المعدلة بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة أو الناتج القومي الإجمالي يتضح أن نتائجها لم تكن حاسمة ومتضاربة أحياناً ، لذا لا بد من إجراء المزيد من الدراسات لمعرفة فائدة هذه القوائم لالتخاذ قرارات.

أما الدراسات التي تناولت مشكلة التقويم والتي أطلق عليها القيمة الجارية، فقد سارت جنباً إلى جنب مع دراسات القوة الشرائية الثابتة، حتى مع افتقار هذه الدراسات لقيم سوقية متاحة لعدد كبير من الأصول. وقد فهِمت التكلفة الجارية بأكثر من معنى؛ الأول: تكلفة الإحلال (Entry Value)؛ وتعني تكلفة الأصل عند بدء العمل، والثاني: سعر البيع أو قيمة الأصل عند الخروج من العمل (Exit Value)، والثالث: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتأتية عن تشغيل الأصل. وكانت ومازالت أكثر الأساليب استخداماً للقيمة الجارية في أدبيات الموضوع هي تكلفة الإحلال أو تكلفة الأصل عند الدخول للعمل.

وقد ركزت هذه الدراسات في بداياتها كما ركزت دراسات القوة الشرائية الثابتة على دراسة الحالات العملية، وبشكل خاص تكلفة الإحلال للأصول والقيمة الجارية للأسهم. وقد أجريت عدة دراسات في كل من أمريكا وبريطانيا وأستراليا [٢٧]، [٢٨]، [٢٩]، وكانت الفائدة الكبرى لهذه الدراسات هي كيفية تطبيق المفاهيم المختلفة للتكلفة الجارية، وأن نتائجها تشير إلى أن الدخل المبني على أساس التكلفة الجارية يختلف عن ذلك المبني على أساس التكلفة التاريخية.

واتجهت مجموعة أخرى من الدراسات لتقويم آثار التكلفة الجارية، فقد حاولت بعض هذه الدراسات تعديل الربح التقليدي ليأخذ في الاعتبار الاستهلاك الذي يقوم على تكلفة الإحلال، والزيادة التي تطرأ على أسعار الأسهم، والآثار الضريبية للتكلفة الجارية [٣٠]، [٣١]، [٣٢]، [٣٣]، [٣٤]، [٣٥]. وقد أوضحت هذه الدراسات أهمية التفرقة بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في الأوقات التي ترتفع فيها معدلات التضخم بسرعة، ودعمت نتائج هذه الدراسات الإصلاح الضريبي في أمريكا، الذي يأخذ في الاعتبار إعفاء الزيادة في أسعار الأسهم من الضريبة.

وحاولت مجموعة أخرى من الدراسات إعداد أرقام قياسية خاصة لأسعار الأصول الثابتة للاستعانة بها عند إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية [٣٦]، [٣٧]، [٣٨]، [٣٩]. وقد اتبعت هذه الدراسات منهجيات مختلفة، وكانت نتائجها في أكثر الأحيان مثيرة

للجدل، فقد أثار سوانسون وشريفر [٤٠]، عدة قضايا تتعلق بالأرقام القياسية الخاصة، منها أن الوزن النسبي لأصول بعض الشركات يختلف من شركة لأخرى. واتفقت الدراسات السابقة على أن الرقم القياسي الخاص يستطيع أن يعكس معظم التغيرات في الأسعار وليس كلها، وعليه فإن الرقم القياسي العام يستطيع، أيضا عكس معظم التغيرات في الأسعار وليس كلها، وأن الرقم القياسي الخاص بأصل معين يعكس التغير في سعر ذلك الأصل أكثر من الرقم القياسي الخاص بالصناعة.

وعن مدى فائدة المعلومات المحاسبية المبنية على أساس التكلفة الجارية، وذلك من خلال تحسين القدرة على التنبؤ أو ردود فعل السوق على نشر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس التكلفة الجارية، فقد أجري عدد محدود من الدراسات التي هدفت إلى معرفة أي النماذج المحاسبية تعطي متخذ القرار قدرة أفضل على التنبؤ، على افتراض أن النموذج الذي يحسن القدرة على التنبؤ يعد أكثر فائدة [٤١، ٢٠]، إلا أن قصور هذا النوع من الدراسات يتمثل في عدم توافر معلومات محاسبية مبنية على أساس التكلفة الجارية. وفي مجال اختبار ردود فعل السوق، فقد أجريت عدة دراسات [٤٢، ٤٣، ٤٤]، لمعرفة ردود فعل السوق على نشر المعلومات المالية المبنية على أساس التكلفة الجارية، إلا أن نتائجها كانت متضاربة.

وأخيرا أجريت بعض الدراسات السلوكية المبنية على الاختبارات. فقد استخدم تويدي [٤٥]، طلبة المحاسبة لإجراء اختباره على نماذج قياسات الدخل المختلفة. وتدل النتائج على أن مستخدمي البيانات المحاسبية العاديين (الطلبة) يختارون صافي القيمة المتحققة مقياسا للميزانية والتدفقات النقدية. أما بنستون وكراسني [٤٦]، فقد استخدموا مستثمرين متمرسين لإجراء دراستهما. وتشير النتائج إلى أن الحاجة إلى بيانات مبنية على التكلفة الجارية ضئيلة.

إن الدراسات التي تناولت محاسبة التضخم عديدة جدا، ويصعب استعراضها في عدد محدود من الصفحات، وأن الباحث حاول أن يحدد المسارات المختلفة التي سلكتها هذه الدراسات مستعينا بما جاء في أدبيات الموضوع، وبشكل خاص جيفري واتنجتون

وقد قام ديبيج و شريف [٤٨]، بتحليل ممتاز لعدد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

وحتى مع الكم الهائل من الدراسات، فإن أحدا لم يحاول التعرض لموضوع المحافظة على رأس المال المحاسبي في ظروف تحكم المواد القانونية في حرية المنشآت الاقتصادية في المحافظة على رأسمالها وتوزيع أرباحها كما هو الحال في الأردن.

مفاهيم المحافظة على رأس المال

إن تحديد مفهوم المحافظة على رأس المال في أوقات التضخم له أهمية خاصة، لا سيما وأن المحافظة عليه أمر ضروري قبل التوصل إلى صافي الربح. وأساليب التعديل التي سنعرضها فيما بعد تعتمد اعتمادا أساسيا على مفاهيم المحافظة على رأس المال. وتشير أدبيات الموضوع إلى عدد من المفاهيم يمكن تمييز أربعة منها رئيسية، هي:

١- المحافظة على رأس المال النقدي المستثمر في المنشأة

إن هذا المفهوم يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية. فعند مقابلة الإيرادات بالمصروفات يجب تغطية النقص الحاصل في قيمة الأصول (الاستهلاك) على أساس التكلفة التاريخية، باعتبار أن خدمات تلك الأصول تمثل تكلفة من تكاليف الإنتاج، وهي التكلفة التاريخية. وفي نهاية كل فترة محاسبية يجب التأكد من أن رأس المال النقدي المتمثل في مساهمات الملاك النقدية والأرباح المحجوزة في صورة احتياطات تمت المحافظة عليه [٤٩]، ص ص ٢٧١-١٧٢.

٢- المحافظة على رأس المال كطاقة تشغيلية

تعني المحافظة على رأس المال حسب هذا المفهوم قدرة المشروع على المحافظة على الطاقة التشغيلية، وإنتاج سلع أو خدمات. إلا أن هناك خلافا بين علماء المحاسبة حول ماهية الطاقة التشغيلية للمشروع. هل هي الطاقة التشغيلية لكل أصل من أصول المنشأة؟

أو الطاقة التشغيلية لكل الأصول؟ وحتى لو تم الاتفاق على أنها الطاقة التشغيلية لكل أصل فهناك، أيضا، عدة أسئلة تتطلب الإجماع على الإجابات عنها، وهي:

- هل تعني الطاقة التشغيلية الوجود المادي للأصل؟
 - هل تعني قدرة الأصل على إنتاج الحجم نفسه من السلع أو الخدمات؟
 - هل تعني قدرة الأصل على إنتاج القيمة نفسها من السلع أو الخدمات؟
- أما إذا كان المقصود هو الطاقة التشغيلية لكل الأصول فهناك سؤالان يتطلب الإجابة عنهما، هل المقصود بالطاقة التشغيلية هي تلك الخاصة بكل الأصول الثابتة أم تتضمن، أيضا الأصول النقدية؟
- وهل المقصود بالطاقة التشغيلية هي تلك الخاصة بإجمالي الأصول (قبل طرح المطلوبات) أو المقصود هو صافي الأصول [٥٠].

أسئلة كثيرة طرحت حول المقصود بهذا المفهوم، ولم يكن هناك إجماع على أية إجابة، مما جعل تعديل القوائم المالية على هذا الأساس أمرا بالغ التعقيد، ويعوزه الحد الأدنى من الإجماع.

٣ - المحافظة على رأس المال كطاقة تشغيلية مقاسة بوحدات لها القوة الشرائية نفسها

وطبقا لهذا المفهوم فإن رأس المال هو عبارة عن طاقة تشغيلية؛ أي القدرة على إنتاج حجم معين من الوحدات التي تعود على المنشأة بإيرادات لها القوة الشرائية نفسها لإيرادات العام السابق. وهنا تثار الأسئلة السابقة نفسها حول الطاقة التشغيلية هل هي لكل أصل أم لكل الأصول [٥٠، ص ص ٢٨٣-٢٢٩].

٤ - المحافظة على رأس المال كقوة شرائية مستثمرة

والمحافظة على رأس المال حسب هذا المفهوم تعني المحافظة على القوة الشرائية لحقوق الملكية. ونشأ هذا المفهوم نتيجة لتغيرات القوة الشرائية للنقود. فعند قياس النتائج المحاسبية يجب الأخذ في الحسبان تآكل القوة الشرائية لرأس المال. وأن تجاهل هذا الأمر

يؤدي إلى ظهور أرباح صورية ودفعة ضرائب كبيرة عليها، مما يزيد في تآكل رأس المال. وتوزيعات الأرباح تتم على حساب رأس المال، لذا يجب توخي الحيلة والحذر عند توزيع الأرباح بحيث تصان القوة الشرائية لرأس المال أولاً. وقد كان هذا المفهوم وما زال أكثر المفاهيم قبولاً بين علماء المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية [٤٩٦، ص ٢٧١-٢٧٢]. وعليه فإن هذا البحث يقوم أساساً على هذا المفهوم لرأس المال.

أساليب تعديل التكلفة التاريخية

لقد تعددت الأساليب العملية والنظرية المقترحة لتعديل التكلفة التاريخية لتعكس التغيرات في مستويات الأسعار إلى درجة أصبحت الفروق بين هذه الأساليب دقيقة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تصنيفها تصنيفاً علمياً [٥٠٦، ص ٢٦١]، إلا أنه يمكن تمييز ثلاثة أساليب رئيسية نجملها فيما يلي:

١- التكلفة التاريخية المعدلة بمؤشر المستوى العام للأسعار

وذلك للمحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد، ويدعى هذا الأسلوب أحياناً القوة الشرائية الجارية. إن هذا الأسلوب يتجاهل كل التغيرات التي تطرأ على قيم السلع والخدمات باستثناء تلك التي تطرأ على وحدة القياس النقدية. لذا فإن التعديل ينصب على وحدة القياس بحيث تصبح وحدة قياس ذات قوة شرائية ثابتة. وعليه فإن هذا الأسلوب يقيس تكلفة الأصول بقيمة وحدة النقد الجارية بغض النظر عن تاريخ شرائها. والربح المحاسبي طبقاً لهذا المفهوم يتحقق فقط إذا كان معدل الزيادة في صافي الأصول أكبر من معدل التضخم. ويتحقق للمنشأة المحافظة على رأسمالها إذا تساوى المعدلان على الأقل. وبناء عليه فإن الربح المحاسبي يتحقق بعد تعويض النقص في القوة الشرائية لرأس المال.

وتطبيقاً لهذا الأسلوب تصنف بنود الميزانية إلى بنود نقدية وبنود غير نقدية. ويتم تعديل البنود غير النقدية بالمؤشر العام لمستوى الأسعار. أما البنود النقدية فلا يطرأ عليها أي تعديل، لأنها تمثل القيم الجارية لتلك البنود متضمنة آثار التضخم. ولكن ينشأ عن الاحتفاظ بها أرباح أو خسائر تسمى أرباح حيازة البنود النقدية أو خسائرها تضاف إلى

صافي الربح التشغيلي أو تطرح منه حسب الحالة، وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٩) المتعلق بحاسبة التضخم.

وأهم ما يميز هذا الأسلوب تركيزه على القوة الشرائية المستثمرة في المنشأة والتي يعد لتآكلها الأثر السلبي الأكثر خطورة للتضخم. ومن أهم الانتقادات الموجهة إليه تجاهله للتغيرات التي تطرأ على بعض أصول المنشأة دون غيرها.

٢ - التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات بالمستوى الخاص للأسعار

ويدعى هذا النموذج التكلفة الجارية، أي أن أصول المنشأة الصافية (بعد طرح قيمة مجمع الاستهلاك) تعدل طبقاً لمؤشر الأسعار الخاص أو لتكلفة الإحلال أو التكلفة الاستبدالية لتعطي التكلفة الجارية لتلك الأصول. وعليه فإنه لا يأخذ أرباح حيازة البنود النقدية أو خسائرها في الاعتبار. وطبقاً لهذا النموذج فإن التعديل ينصب على موضوع القياس متجاهلاً التغيرات التي تطرأ على وحدة القياس. ويختلف هذا النموذج عن سابقه في أنه يقوم على مفهوم صيانة الطاقة التشغيلية لرأس المال. ويرى مؤيدو هذا النموذج أن المنشأة لا تتأثر بالمستوى العام للأسعار بل بالزيادات الخاصة في المصروفات التشغيلية والتنفقات الرأسمالية، لذا فليس من الملائم استخدام المستوى العام للأسعار لتعديل التكلفة التاريخية. ومن أهم المآخذ على هذا النموذج عدم الموضوعية، وصعوبة التطبيق العملي له، وعدم أخذه في الاعتبار أرباح حيازة البنود النقدية وخسائرها.

٣ - التكلفة التاريخية المعدلة بكل من المستويين العام والخاص للأسعار

ويسمى أحياناً بالتكلفة الجارية المعدلة. ويجمع هذا النموذج بين مزايا النموذجين الأول والثاني إذ تعدل البنود غير النقدية إلى ما يعادل قيمتها بأسعار السوق الجارية أو لاثم يتم التعبير عنها بوحدات لها قوة شرائية موحدة. أما البنود النقدية فتعالج وفقاً للنموذج الأول. وحتى مع هذه المزايا فإن هناك صعوبة في تطبيقه من الناحية العملية، نظراً لصعوبة الحصول على الرقم القياسي لكل أصل، فضلاً عن أنه مكلف، إذ يحتاج تطبيقه إلى تعديل الأرقام مرتين.

فرضيات البحث

من خلال مناقشة ما جاء في قوانين الشركات الأردنية المتعاقبة حول الاحتياطي الإجمالي وتوزيع الأرباح، يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

الأولى: أن الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية التي تحقق أرباحاً لا تحافظ على رأسمالها في ظل متطلبات قانون الشركات حول الاحتياطي الإجمالي ومعدلات التضخم المتدنية.

الأخرى: أن الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية التي تكبدت خسائر أو توقفت عن حجز الاحتياطي الإجمالي لا تحافظ على رأسمالها في ظل معدلات التضخم المتدنية.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي لعام ١٩٩٣م وعددها (٨٥) شركة. وقد تم اختيار عينة عشوائية تتألف من ٣٤ شركة مساهمة عامة من خلال دليل سوق عمان المالي لعام ١٩٩٣م، منها ثماني عشرة شركة صناعية، وست عشرة شركة خدمية. وقد تم اختيار الشركات الصناعية والخدمية دون غيرها؛ لأن العناصر النقدية لا تشكل في العادة نسبة كبيرة من موجوداتها، مما يجعل للتضخم أثراً متجانساً سلباً أو إيجاباً في هذا النوع من الشركات دون غيرها. كما تم اختيار قوائمها المالية المنشورة لعام ١٩٩٣م. وتم اختيار العام المذكور بالذات؛ لأنه عام اتصف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن، فضلاً عن أن معدل التضخم لذلك العام كان متدنياً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، إذ بلغ ٣،٣٪. وقد تم استبعاد خمس شركات منها (أربع شركات خدمية وشركة صناعية)، لعدم توافر المعلومات المناسبة لإعداد قوائم مالية معدلة. وبذلك يكون عدد الشركات التي استخدمت في الدراسة تسعا وعشرين شركة.

مؤشر (معامل) التعديل المستخدم

إن المؤشر الملائم هو ذلك الذي يمكن أن يستخدمه غالبية المستهلكين، والذي يتصل مباشرة بحاجاتهم اليومية، وهو، أيضا، المؤشر الذي يمكن عن طريقه التوصل إلى معرفة صافي الربح الحقيقي. وأهمية التوصل إلى رقم الأرباح تكمن في أنها تعطي ملاك المشروع معلومات عن مستوى الاستهلاك الذي يمكن أن يتمتعوا به في المستقبل بوصفهم مستهلكين دون المساس برأس المال. والرقم القياسي للمستوى العام للأسعار يمتلك تلك المميزات. لذا يعد مؤشرا ملائما للتعديل.

والبدلil الآخر هو إجمالي الناتج القومي (GNP) والذي يعكس أسعار جميع المعاملات التجارية التي تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي. لذا فهو مؤشر شامل يتضمن فيما يتضمن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

لقد تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والذي يقابل الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في الدول الأخرى، وذلك لغايات تعديل القوائم المالية. واستخدم هذا الرقم لعدة أسباب: أولها: أن معايير المحاسبة الدولية التي تم تبنيها في الأردن أوصت باستخدام هذا الرقم (معيار ٢٩). وثانيها: أن هذا المقياس أصبح معروفا وعاما للتعبير عن التغير في مستويات الأسعار، ومن ثم التعبير عن التغير في قيمة النقود. وثالثها: أن المنظمات المهنية في كل من المملكة المتحدة (ICAEW SSAP No. 7) [٥١] والولايات المتحدة الأمريكية (FASB Statement No 33) [٥٢] أوصت باستخدام هذا الرقم للأسباب التالية:

- ١ - يعد هذا المؤشر أقل تأثرا بالتغيرات التكنولوجية التي تحدث.
- ٢ - يعد أقل تأثرا بالتقلبات العرضية التي تحدث في الأسعار.
- ٣ - هناك علاقة ارتباط قوية بين هذا الرقم وإجمالي الناتج القومي.

مداخل القياس

هناك طريقتان لقياس الربح المحاسبي والمحافظة على رأس المال في أوقات التضخم هما: مدخل الميزانية ومدخل قائمة الربح. ومع أن المدخلين يؤديان إلى النتيجة نفسها لو افترضنا أن بنود قائمة الربح نشأت بشكل مستو على مدار العام كما سنرى في المثال الذي

سيعرض في الصفحات التالية، إلا أن مدخل الميزانية يعد أكثر وضوحاً لغايات هذا البحث لا سيما عند مقارنة صافي الأصول في بداية العام - بعد التعديل - ونهايته. لذا فإن هذا البحث يعتمد مدخل الميزانية أساساً للتعديل لقياس رأس المال خلال الفترة موضوع البحث، وبالتالي معرفة مدى محافظة الشركات على رأسمالها.

إجراءات التعديل

قبل الدخول في إجراءات التعديل يجب التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية في الميزانية. فالبنود النقدية تشمل النقود نفسها وأية حقوق في تسلم التزامات نقدية ثابتة أو دفعها. والبنود غير النقدية هي تلك التي لا تعد حقوقاً لتسلم مبالغ نقدية ثابتة أو دفعها. والبنود غير النقدية هي التي تحتاج إلى تعديل بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة، لأن قيمتها الحقيقية خاضعة للتغير. أما البنود النقدية فلا تحتاج إلى تعديل؛ لأنها بطبيعتها معبر عنها بالقوة الشرائية الجارية، إنما قد تكون هناك أرباح أو خسائر من جراء الاحتفاظ بهذه البنود يجب إضافتها أو طرحها من رأس المال. أما فيما يتعلق بقائمة الدخل فإن جميع عناصرها تحتاج إلى تعديل بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

للتدليل على أن مدخلي الميزانية وقائمة الدخل يؤديان إلى النتيجة نفسها فقد تم اختيار القوائم المالية للشركة العامة للتعدين المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٣م كمثال لإجراء التعديلات عليها، كما هو مبين في الجدول رقم (١).

ولتسهيل عملية التعديل نفترض ما يلي:

١ - إن الزيادة الحاصلة في المخزون السلعي بين بداية العام ونهايته تم الحصول عليها على مدار العام بطريقة متساوية.

٢ - نظراً لصعوبة معرفة تاريخ شراء الأصول الثابتة نفترض أن الأصول الثابتة تم شراؤها في بداية العام. وإذا تم الحصول على بعض الأصول خلال العام موضوع الدراسة افترض أنه تم الحصول عليها في منتصف العام.

٣ - تم تعديل أرصدة الميزانية بطرح جميع المبالغ التي وزعت من أرباح العام الجاري على شكل أرباح معدة للتوزيع وأرباح محجوزة واحتياطيات؛ لأن هذه المبالغ تساوي صافي الربح بعد طرح المخصصات كافة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

مثال

الجدول رقم (١). الشركة العامة للتعديين المساهمة المحدودة (الميزانية كما في ١٩٩٣/١٢/٣١ م).

الرصيد بعد التعديل	المعامل	الرصيد قبل التعديل	أرصدة ٩٢/١٢/٣١	البنود
		٩٣/١٢/٣١		
١١٨١٣٧	نقدي	١١٨١٣٧	١١٨٩٠٥	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٧٣٤٧٦٤	نقدي	٧٣٤٧٦٤	٥٢٥٩٤١	ذمم مدينة بعد المخصص
٤١٣٣١	١,٠١٦٥	٤٠٦٦٠	٤٣٥٦٠	بضاعة جاهزة
١٢٣٧٠٠	١,٠١٦٥	١٢١٦٩٢	١٢٤٩٩٢	أسهم وسندات قرض
٧٠٢٧٢	١,٠١٦٥	٦٩١٣١	٥٢٧٠٣	مهمات ولوازم في المستودعات
٣١٤٠٢	نقدي	٣١٤٠٢	٨٦٠١٨	حسابات مدينة متنوعة
١١١٩٦٠٦		١١١٥٧٨٦	٩٥٢١١٩	مجموع الموجودات المتداولة
١٩٠٧٢٦٣	١,٠٣٣ ١,٠١٦٥	١٨٤٨٧٩٠	١٦٩٤٩٩٧	عقارات وآليات وموجودات أخرى بالكلفة
(٩١٩٨٩٨)	١,٠٣٣ ١,٠١٦٥	(٨٩٢١٨٩)	(٧٨٧١٢٠)	الاستهلاك المتراكم
٩٨٧٣٦٥		٩٥٦٦٠١	٩٠٧٨٧٧	صافي الموجودات الثابتة
				حسابات أخرى
٢٧٩٠٢	١,٠٣٣	٢٧٠١١	٦٥٩٨٢	نفقات مؤجلة بعد الإطفاء
٢١٣٤٨٧٣		٢٠٩٩٣٩٨	١٩٢٥٩٧٨	مجموع الموجودات المطلوبات المتداولة
		١٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	أرباح معدة للتوزيع
٧٠٢٧٤	نقدي	٧٠٢٧٤	٦٣١٨٤	حخص أرباح غير موزعة
١٧١٤	١,٠٣٣	١٦٥٩	١٨٤٠	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٩٩٣٣٣	نقدي	٩٩٣٣٣	٦٤١٨٠	ذمم دائنة
٢١٧٢٤٢	نقدي	٢١٧٢٤٢	١٤٩٦٨٣	حسابات دائنة أخرى
٣٨٨٥٦٣		٥٦٨٥٠٨	٤٣٨٨٨٧	مجموع المطلوبات المتداولة
١٠٣٣٠٠٠	١,٠٣٣	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٥٨٢٥٠	١,٠٣٣	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	احتياطي إحصائي
١٩٧٢٩٢	١,٠٣٣	٢٢١٤٧٤	١٩٠٩٨٩	احتياطي اختياري
٤٧٦٢٣	١,٠٣٣	٥٩٤١٦	٤٦١٠٢	أرباح مدورة
١٥٣٦١٦٥		١٥٣٠٨٩٠	١٤٨٧٠٩١	مجموع حقوق الملكية
١٩٢٤٧٢٨		٢٠٩٩٣٩٨	١٩٢٥٩٧٨	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملاحظات على تعديل الميزانية

١ - تم استبعاد المبالغ التي وزعت من صافي الربح ، وهي الزيادة الحاصلة في كل من الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة ، وكذلك الأرباح المعدة للتوزيع ، وذلك لأن هذه المبالغ ستكون متمماً حسابياً يساوي تماماً صافي الربح بعد التعديل وبعد أخذ العناصر النقدية في الاعتبار.

٢ - تم تعديل العقارات والآليات ، وذلك بضرب قيمتها في بداية العام في ١,٠٣٣. أما الزيادة التي طرأت عليها فتم تعديلها بـ ١,٠٦٥. أما مجمع الاستهلاك فقد تم تعديل رصيده في بداية العام بـ ١,٠٣٣. أما مصروف الاستهلاك الذي أضيف إلى المجمع فقد تم تعديله بـ ١,٠٦٥.

٣ - مجموع الموجودات بعد التعديل يساوي ٢١٣٤٨٧٣. أما المطلوبات بعد التعديل فتساوي ١٩٢٤٧٢٨ ، والفرق يساوي ٢١٣٤٨٧٣ - ١٩٢٤٧٢٨ = ٢١٠١٤٥. فإذا أضفنا خسائر العناصر النقدية وقيمتها ١٥٦٩٦ يصبح المجموع ٢٢٥٨٤١. وهذا هو المتمم الحسابي الذي يجب أن يساوي صافي الربح المذكور كما هو موضح في جدول (٢).

الجدول رقم (٢). حساب أرباح العناصر النقدية أو خسائرها.

الموجودات	في ١٩٩٣/١/١ م	في ١٩٩٣/١٢/٣١ م
نقد	١١٨٩٠٥	١١٨١٣٧
ذمم متنوعة	٥٢٥٩٤١	٧٣٤٧٦٤
حسابات مدينة	٨٦٠١٨	٣١٤٠٢
المجموع	٧٣٠٨٦٤	٨٨٤٣٠٣
المطلوبات		
حصص أرباح غير موزعة	٦٣١٨٤	٧٠٢٧٤
ذمم دائنة	٦٤١٨٠	٩٩٣٣٣
حسابات دائنة أخرى	١٤٩٦٨٣	٢١٧٢٤٢
المجموع	٢٧٧٠٤٧	٣٨٦٨٤٩
صافي الموجودات النقدية	٤٥٣٨١٧	٤٩٧٤٥٤

صافي الموجودات النقدية في ١/١/٩٣ × المعامل = ١,٠٣٣ × ٤٥٣٨١٧ =

٤٦٨٧٩٣

خسارة العناصر النقدية في بداية العام = ٤٦٨٧٩٣ - ٤٥٣٨١٧ = ١٤٩٧٦.

الزيادة في الموجودات النقدية:

صافي الموجودات النقدية في نهاية العام - صافي الموجودات النقدية في بداية العام:

٤٩٧٤٥٤ - ٤٥٣٨١٧ =

٤٤٣٥٧ = ١,٠١٦٥ × ٤٣٦٣٧ =

خسارة العناصر النقدية في نهاية العام = ٤٤٣٥٧ - ٤٣٦٣٧ = ٧٢٠

مجموع الخسائر النقدية = ١٤٩٧٦ + ٧٢٠ = ١٥٦٩٦

الجدول رقم (٣). قائمة الدخل عن العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/١٩٩٣ م.

الرصيد بعد التعديل	المعامل	الرصيد قبل التعديل	البنـد
٢٠٩٣٨٥٢	١,٠١٦٥	٢٠٥٩٨٦٤	مبيعات
(٦٨٥٢٤٢)		(٦٧٣٤٥٩)	تكلفة المبيعات
١٤٠٨٦١٠	-	١٣٨٦٤٠٥	مجمـل الربح
(٩٠٤٧٩٧)	١,٠١٦٥	(٨٩٠١١٠)	مصاريف بيع وتوزيع
(١٢٢٠٨٩)	١,٠١٦٥	(١٢٠١٠٧)	مصاريف إدارية وعمومية
(٤٣٣٥)	١,٠١٦٥	(٤٢٦٥)	خسائر بيع موجودات ثابتة
(٢٠٣٣٠)	١,٠١٦٥	(٢٠٠٠٠)	مخصص ديون مشكوك فيها
(١٣٢١)	١,٠١٦٥	(١٣٠٠)	خسائر أوراق مالية
٣٠٩٥٤	١,٠١٦٥	٣٠٤٥٢	فوائد وإيرادات أخرى
٣٨٦٦٩٢		٣٨١٠٧٥	صافي الربح قبل الضرائب والمخصصات الأخرى.
(١٥٩٨٧١)	١,٠١٦٥	(١٥٧٢٧٦)	مخصصات، ضرائب ورسوم جامعة وبحث علمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
٢٢٦٨٢١		٢٢٣٧٩٩	صافي الربح بعد استبعاد الضرائب ورسوم الجامعات... إلخ.

ملاحظة

مخزون أول المدة يساوي $٤٠٦٦٠ \times ١,٠٣٣٣ = ٤٢٠٠٢$.

باقي عناصر تكلفة المخزون عدلت في المتوسط $٦٣٢٧٩٩ \times ١,٠١٦٥ = ٦٤٣٢٤٠$.

المجموع $٦٨٥٢٤٢ = ٦٤٣٢٤٠ + ٤٢٠٠٢$.

يلاحظ أن صافي الربح بعد التعديل واستبعاد الضرائب والمخصصات الأخرى يساوي ٢٢٦٨٢١ ديناراً، وهذا الرقم يجب أن يساوي الفرق بين الموجودات بعد التعديل والمطلوبات وحقوق الملكية بعد التعديل وأخذ العناصر النقدية في الاعتبار.

ولكن الفرق هو $(٢٢٦٨٢١ - ٢٢٥٨٤١ = ٩٨٠)$ ديناراً).

وهذا الفرق ناتج عن نقص المعلومات الخاصة بالأصول التي حصلت عليها الشركة خلال العام، وبشكل خاص تاريخ الحصول عليها لغايات حساب الاستهلاك. ويتضح مما تقدم أن النتائج واحدة سواء أجري التعديل على الميزانية أو قائمة الدخل. وبناء على ذلك تم تعديل ميزانيات الشركات التي تتألف منها العينة. وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعديل ومعدلاته التي تم استخدامها في تعديل بنود الميزانية تم تطبيقها كذلك على العينة.

تحليل النتائج

حتى يتم اختبار الفرضيتين السابقتين، وضمن الافتراضات التي طبقت على المثال السابق، تم اتباع الخطوات التالية :

١ - تعديل الأصول والخصوم (باستثناء حقوق الملكية) لكل شركة من الشركات التي تتألف منها العينة بمعامل التعديل الملائم.

٢ - تم طرح الخصوم من الأصول (بعد التعديل) لكل شركة على انفراد؛ ليكون الناتج هو صافي الأصول قبل تسوية العناصر النقدية.

٣ - جمع أرباح العناصر النقدية أو طرح خسائرها من صافي الأصول ليكون الناتج صافي الأصول (حقوق الملكية).

٤ - تعديل حقوق الملكية في بداية العام بمعامل التعديل.

٥ - مقارنة نتائج الخطوة الرابعة بالخطوة الثالثة.

وتنص القاعدة على أنه إذا كانت حقوق الملكية في بداية العام بعد التعديل أقل من الفرق بين الموجودات والمطلوبات مضافاً إليها أرباح العناصر النقدية أو مطروحاً منها خسائرها أي (٣-٤ = صفر أو موجب) فإن الشركات موضوع البحث تحافظ على رأسمالها، والعكس صحيح.

يتبين من الجدولين (١ و٢) أن هناك أربعاً وعشرين شركة تمكنت من المحافظة على رأسمالها؛ أي ما نسبته ٨٢,٨٪ من مجموع الشركات التي تتألف منها العينة، في حين أن هناك خمس شركات لم تستطع المحافظة على رأسمالها (الجدولان رقم ١ و٢) أي ما نسبته ١٧,٢٪. ومن بين الشركات التي تمكنت من المحافظة على رأسمالها خمس عشرة شركة صناعية أي ما نسبته ٨٨,٢٪ من الشركات الصناعية، وتسع شركات خدمية أي ما نسبته ٧٥٪ من الشركات الخدمية التي تتألف منها العينة. وبناء على ذلك ترفض الفرضية الأولى التي تنص على أن الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي لا تحافظ على رأس مالها في ظل معدلات التضخم المتدنية.

الجدول رقم (٤). الشركات الصناعية التي استطاعت المحافظة على رأسمالها بالآلاف.

رقم الشركة	مجموع الموجودات بعد التعديل	مجموع المطلوبات بعد التعديل	صافي الموجودات بعد التعديل	أ أو خ العناصر النقدية	صافي حقوق الملكية في بداية العام بعد التعديل	حقوق الملكية	الفرق
١	ب	ج = ا - ب	د	هـ = ج + د	و	ز = هـ - و	
١	٢٣٨١٦	١٤٤٦٨	٩٣٤٨	٢١٦	٨٤٨٣	٩٥٦٤	١٠٨١
٢	٥٠٢٢	١٦٣٣	٣٣٨٩	(١٢)	٣٤٨٣	٣٣٧٧	*(١٠٦)
٣	٩٨١٤	٢٣٧٥	٧٤٣٩	٧	٧٣٠٣	٧٤٤٦	١٤٣
٤	٣٠٣٩	٦٧٨	٢٣٦١	٤	٢٣٦٥	٢٣٦٥	٠
٥	٤٨٩٠	٣٧٢٥	١١٦٥	٦٧	٩٧٤	١٢٣٢	٢٥٨
٦	٢٣٤٣١٥	٨٦٨٠١	١٤٧٥١٤	(١٠٤٩)	١٤٣٠٩٤	١٤٦٤٦٥	٣٣٧١
٧	١٩٨٨٣	٦٥٦٥	١٣٣١٨	(٣٦)	١٣٩٨١	١٣٢٨٢	*(٦٩٩)
٨	١١٥٥٧	٥٨٠٣	٥٧٥٤	١١٤	٤٣٩٢	٥٨٦٨	١٤٧٦
٩	١٧٦٥٠	١٢٦٨٥	٤٩٦٥	٢٥١	٤٥٤٠	٥٢١٦	٦٧٦
١٠	٣٠٦٤	١٠٤٣	٢٠٢١	٥	١٩٠٢	٢٠٢٦	١٢٤
١١	٢٤٠٠٧	٥٩١٦	١٨٠٩١	(٦٨)	١٧٣٦٨	١٨٠٢٣	٦٥٥
١٢	٢٨٤٠٨٠	٢٢٤٦٥٢	٥٩٤٢٨	٢٣٦٠	٥٦٤٨٧	٦١٧٨٨	٥٣٠١
١٣	٨٥٩٢	٢٤٨٤	٦١٠٨	(٤٣)	٥٩٥٧	٦٠٦٥	١٠٨
١٤	١٥٥٥٧	٨٥١٣	٧٠٤٤	١٥٣	٦٤٨٢	٧١٩٧	٧١٥
١٥	٨٢٢٦	٣٠٨٧	٥١٣٩	١٥	٥٠٨٨	٥١٥٤	٦٦
١٦	٢٦٧٩	٧٩٣	١٨٨٦	٩	١٧٦٨	١٨٩٥	١٢٧
١٧	٢٠١٣	٧٨٧	١٢٢٦	١٠	١١٩٦	١٢٣٦	٤٠
المجموع	٦٧٨٢٠٤	٣٨٢٠٠٨	٢٩٦١٩٦	٢٠٠٣	٢٨٤٨٦٣	٢٩٨١٩٩	١٣٣٣٦

* الشركات التي لم تستطع المحافظة على رأسمالها.

لمعرفة ما إذا كانت هناك خصائص مشتركة بين الشركات التي لم تتمكن من المحافظة على رأسمالها تمت دراسة القوائم المالية لها، فتبين أن هذه الشركات إما أنها شركات خاسرة أو أن أرباحها متدنية بشكل كبير. أو أن احتياطياتها الإيجابية وصلت إلى ٢٥٪ من رأسمالها وتوقفت عن اقتطاع ذلك الاحتياطي. وعليه تقبل الفرضية الثانية والقائلة بأن الشركات الخاسرة والشركات التي توقفت عن حجز الاحتياطي الإيجابي لا تحافظ على رأسمالها.

الجدول رقم (٥). شركات الخدمات التي استطاعت المحافظة على رأسمالها بالآلاف.

رقم الشركة	مجموع الموجودات بعد التعديل	مجموع المطلوبات بعد التعديل	صافي الموجودات بعد التعديل	أرباح أو خسائر صافي العناصر النقدية	صافي حقوق الملكية	حقوق الملكية في بداية العام بعد التعديل	فرق ز = هـ - و
١	ب	ج	د	هـ = ج + د	و		
١	٣٦٨٥	٨٧٧	٢٨٠٨	(٥٠)	٢٧٥٨	٢٨٧٦	*(١١٨)
٢	٥٣٢٠	٦٢١١	(٨٩١)	٩٨	(٧٩٣)	(٨٤٠)	٤٧
٣	٤١٨٥	١٩٢٧	٢٢٥٨	١٦	٢٢٧٤	١٩٦١	٣١٢
٤	٥٩٦	١٠٠	٤٩٦	(١٢)	٤٨٤	٥٢٨	*(٤٤)
٥	٤٥١٣	٦٨٦	٣٨٢٧	(٧)	٣٨٢٠	٣٦٦٤	١٥٦
٦	١٣٨١٠	٥١٥٤	٨٦٥٦	(١٧)	٨٦٣٩	٨٤٦٦	١٧٣
٧	٧٧١٥	٣٣٤٧	٤٣٦٨	٧٣	٤٤٤١	٤١٦١	٢٨٠
٨	١٣٢٦٣	٣٠٢٣	١٠٢٤٠	(٦٢)	١٠١٧٨	٩٨٨٧	٢٩١
٩	٢٤٢٥	٦٧٩	١٧٤٦	(٤)	١٧٤٢	١٦٢٦	١١٦
١٠	٥١٩٦	١٥٥٢	٣٦٤٤	٩	٣٦٥٣	٣٥٤٦	١٠٧
١١	٧٢٠	١١	٧٠٩	(١٧)	٦٩٢	٧٩٥	*(١٠٣)
١٢	٢٩٧	١٥٧	١٤٠	٥	١٤٥	١٠٨	٣٧
المجموع	٦١٧٢٥	٢٣٧٢٤	٣٨٠٠١	٣٢	٣٨٠٣٣	٣٦٧٧٨	١٢٥٥

* الشركات التي لم تستطع المحافظة على رأسمالها.

والمعروف أن قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩م سمح للشركات بتكوين احتياطيات اختيارية واحتياطيات أخرى حسب رغبتها إضافة إلى الاحتياطي الإيجابي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هو هل الاحتياطي الإيجابي يكفي للمحافظة على

رأسمال الشركات موضوع البحث؟ وحتى تتمكن من الإجابة عن هذا السؤال تم طرح قيمة الاحتياطيات الأخرى - بعد تعديلها - من الفرق بين صافي الأصول - بعد التعديل - مضافا إليه أرباح العناصر النقدية أو مطروحا منه خسائرها وحقوق الملكية في بداية العام بعد التعديل، ثم مقارنة هذا الرقم مع رأس المال في بداية العام بعد التعديل. والجدول رقم (٦) يبين أن عشرين شركة استطاعت صيانة رأسمالها عن طريق الاحتياطي الإجمالي فقط؛ أي ما نسبته ٧٠٪ تقريبا من مجموع الشركات التي تتكون منها العينة. أما الشركات التي لم تستطع المحافظة على رأسمالها من خلال الاحتياطي الإجمالي وعددها تسع شركات والتي تشكل ما نسبته ٣٠٪ فمعظمها شركات صناعية، إذ بلغ عددها ست شركات.

الجدول رقم (٦). الشركات التي استطاعت المحافظة على رأسمالها من خلال الاحتياطي الإجمالي فقط.

البند الرقم	الفرق أ	الاحتياطيات ب	تراكم رأس المال ج = أ - ب	الفرق م	الاحتياطيات غير تراكم رأس المال الإجبارية (د) و = م - د
١	١٠٨١	٩٣٤	١٤٧	(١١٨)	٠
٢	(١٠٦)	٠	*(١٠٦)	٤٨	٠
٣	١٤٣	٦٨	٧٥	٣١٢	٢٦٤
٤	٠	١٧	*(١٧)	(٤٤)	٠
٥	٢٥٧	٦	٢٥١	١٥٦	٠
٦	٣٣٧١	٤٠٤٤	*(٦٧٣)	١٧٣	١٢٩
٧	(٦٩٩)	٦٦٢	*(١٣٦١)	٢٨٠	٠
٨	١٤٧٦	٨٠٠	٦٧٦	٢٩١	١٦٥
٩	٦٧٦	١٧٣	٥٠٣	١١٦	٣٧
١٠	١٢٤	٠	١٢٤	١٠٧	٤٦
١١	٦٥٥	٧٠٧	*(٥٢)	(١٠٣)	٢٧
١٢	٥٣٠١	٠	٥٣٠١	٣٧	٠
١٣	١٠٨	١١٥	*(٧)		
١٤	٧١٥	٢٣٤	٤٨١		
١٥	٦٦	١٣	٥٣		
١٦	١٢٧	٨٠	٤٧		
١٧	٤٠	٠	٤٠		

* الشركات التي لم تستطع المحافظة على رأسمالها من خلال الاحتياطي الإجمالي فقط.

الخلاصة

- ١ - إن الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي تحافظ على رأسمالها في ظل معدلات التضخم المتدنية، وذلك من خلال الاحتياطات الإجبارية والاختيارية.
- ٢ - إن الشركات المذكورة تستطيع المحافظة على رأسمالها، كذلك في ظل الظروف السابقة من خلال الاحتياطي الإجباري فقط.
- ٣ - إن الشركات الخاسرة والشركات التي تحقق أرباحا متدنية من القطاعين المذكورين لا تستطيع المحافظة على رأسمالها.
- ٤ - إن الشركات التي وصل احتياطيها الإجباري إلى ٢٥٪ من رأسمالها وتوقفت عن اقتطاع الاحتياطي الإجباري لا تستطيع المحافظة على رأسمالها كذلك.

التوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

- ١ - إلزام الشركات التي حققت خسائر لسنة أو عدة سنوات سابقة أن تقتطع ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح كاحتياطي إجباري عن كل سنة من السنوات التي لم تقم تلك الشركات باقتطاع ذلك الاحتياطي عنها.
- ٢ - إلغاء المادة القانونية التي تلزم الشركات بالتوقف عن اقتطاع الاحتياطي الإجباري إذا بلغ ذلك الاحتياطي ٢٥٪ من رأس المال، مع إلزام الشركات بزيادة رأسمالها عن طريق الاحتياطي الإجباري إذا بلغ الاحتياطي الإجباري مستوى معيناً.
- ٣ - تشجيع الشركات على إعداد قوائم مالية تعكس معدلات التضخم السائدة ملحقة بالقوائم التقليدية.

ملحق البحث

أسماء الشركات التي تتألف منها العينة

(أ) الشركات الصناعية

- ١- الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج).
- ٢- شركة مصانع المنظفات الكيماوية.
- ٣- شركة مصانع الورق والكرتون.
- ٤- شركة الألبان الأردنية.
- ٥- شركة الصناعات الوطنية.
- ٦- شركة البوتاس العربية.
- ٧- الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك.
- ٨- شركة مصانع الخنزف.
- ٩- شركة التبغ والسجائر الأردنية.
- ١٠- الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري.
- ١١- شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار.
- ١٢- شركة مصفاة البترول الأردنية.
- ١٣- شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية.
- ١٤- الشركة الوطنية لصناعة الصلب.
- ١٥- شركة السلفوكيماويات الأردنية.
- ١٦- شركة صناعات علاء الدين.
- ١٧- الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق.

(ب) شركات الخدمات

- ١- شركة التسهيلات التجارية.
- ٢- شركة الإنماء للاستثمارات والتسهيلات المالية.
- ٣- الشركة الأردنية للصحافة والنشر.
- ٤- شركة المقاولون العرب.
- ٥- الشركة العقارية للاستثمار.
- ٦- الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار.
- ٧- شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية.
- ٨- الشركة العربية الدولية للفنادق.
- ٩- شركة اتحاد أصحاب السيارات الشاحنة.
- ١٠- شركة الكوثر للاستثمار.
- ١١- شركة البتراء للمشاريع وتأجير المعدات.
- ١٢- شركة الحمة الأردنية.

المراجع

- Todaro, M. P. *Economic Development in The Third World*. New York; Longman [١] group Limited, 1985.
- Schroeder, Richard, G. And Myrte Clark. *Accounting Theory*. 5th ed., New York [٢] John Wiley, 1995.
- Health, L. C. "Distinguishing Between Monetary and Nonmonetary Assets and [٣] Liabilities in General Price level Accounting", *The Accounting Review*, Vol. 47, 3, July 1972, 458-68.
- Hillisom, Willian, A., "Empirical Investigation of General Purchasing Power [٤] Adjustments on Earning Per Share and the Movements of Security Prices", *Journal of Accounting Research*, (Spring 1979).
- Jones, R. C., "Effect of Inflation on Capital and Profit". The Record of Nine Steel [٥] Companies". *Journal of Accountancy*, (January 1949). 9-27.
- Jones, R. C., Price Level Changes and Financial Statements – Case Studies four [٦] Companies., *American Accounting Association* (1955), 1-40.
- Beaver, William, "Accounting for inflation in an efficient market." In the Impact [٧] of Inflation on Accounting: A global View V.K. Zimmerman, (Ed). *International Education an Research in Accounting* (University of Illinois.
- Edwards, E. O., and Bell, P. W. Theory and Measurements of Business Income. [٨] *Income*. University of California Press, 1961.
- Chambers, R. J., "Edwards and Bell on business Income" *The Accounting* [٩] *Review*, (October 1965).
- Sterling, R. R. *Theory of Measurement of Enterprise Income*, University Press of [١٠] Kansas, 1970.
- Baxter. T. W. "Inflation and Accounts Steel Companies", *Accounting* (May, [١١] 1959), 250-27.
- Sweeny, H.W. "Inflation Affects Balance", *The Accounting Review*, Vol. 10, [١٢] (1934), Reprinted in Zeff 1976a, 185-205.
- Wanless, P. T., "Current Purchasing power Accounting: A Study of a Cooperative [١٣] Venture", *Abacus*, Vol. 12. No.1, June, 1976, 61-72.
- Perterson, R. J., "Interindustry Estimation of a General Price - Level Impact on [١٤] Financial Information: More Data and a Reply", *The Accounting Review*, Vol. 53, No. 1 January 1978, 1978, 198-20.
- Davidson, S., and R. L. Weil, "Inflation Accounting: What Will General Price [١٥] Level Adjusted Income Statement show", *Financial Analysis Journal*, January-February, 1975).
- Cutler, R. S., and Weatwic, C. A. "The Impact of Inflation Accounting on the [١٦] Stock Exchange", *Accountancy*, Vol. 84, No. 955, (March 1973), 15-24.

- Dyckman, T. R. Investment Analysis and General Price Level Adjustment, *Studies in [١٧] Accounting Research*, No.1, American Accounting Association, 1969.
- Heintz, J. A. "The Effect of Restating Financial Statements For Price - Level Changes: [١٨] A Reply", *The Accounting Review*, Vol. 50, No. 4, October, 1975. 809-814.
- McIntyre E.V. "The Effects of restating Financial Statements for Price - Level [١٩] Changes: A Reply", *The Accounting Review*, vol. 50, No. 4, October, 1975. 814 - 817.
- Buckmaster, D. A., Copeland, R. M. and P. E. Dascher, "The Relative Predictive [٢٠] Ability of Three Accounting Income Models", *Accounting and Business Research*, Vol.7, No. 27, Summer 1977. 177- 186.
- Ketz, J. E. "The Effect of General Price - Level Adjustments on the predictive Ability [٢١] of Financial Ratios", *Journal of Accounting Research*, Vol. 16 (Supplement, 1978b), 273-284.
- Norton, C. L. and Smith, R. E "A Comparison of General Price Level and [٢٢] Historical Cost Financial Statements in the Prediction of Bankruptcy", *The Accounting Review*, Vol. 54, No.1, January 1979, 72-87.
- Patell, J. a., "A discussion of the Impact of Price - Level Adjustment on the [٢٣] Predictive Ability of Financial Ration", *Journal of Accounting Research*, Vol. 16, (Supplement, 1978), 293-300.
- Morse, R. C., "Evidence of the Impact of Inflation Accounting on Share Prices", [٢٤] *Accounting and Business Research*, Vol. 5, No. 18, Spring 1975. 82-90.
- Basu, S. *Inflation Accounting, Capital Market Efficiency and Security Prices*, The [٢٥] Society of Management Accountants of Canada, Hamilton, Ontario, September 1977.
- Dean, J., "Measurement of Profits for Executive Decisions", *The Accounting [٢٦] Review*, Vol. 26, No. 2, April 1951, 185-196.
- "Measurement of Real Economic Earnings of a Machinery Manufacturer", *The [٢٨] Accounting Review*, Vol. 29, No. 2, April 1954. 255-266.
- Gress, E. J., "Application of Replacement Cost Accounting: a Case Study", *Abacus*, [٢٩] Vol. 8, No. 1, June 1972, 3-13.
- Harcourt, G. C., "The Quantitative Effect of Basing Company Taxation on [٣٠] Replacement Costs", *Accounting Research*, vol. 9, No. 1, January 1958. 1-13.
- Meeks, G., "Profit Illusion", *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and [٣١] Statistics*, Vol. 4, (November 1974), 267-285.
- King, M. A., "The United Kingdom Profits Crisis: Meth or Reality?", *The Economic [٣٢] Journal*, Vol. 85, (March 1975). 33-54.
- Merret, A. J., and A. Sykes, *Article in The Financial Times*, (30 September [٣٣] 1971), 21.

- "Inflation Accounting: How badly Flawed is ED24", *The Times*, (11 February [٣٤] 1980), 32.
- Moore, B., "Equity Values and Inflation: The Importance of Dividends", *Lloyds Bank Review*, No. 137, (July 1980). 1-15.
- Peasnell, K. V., and L. C. L. Skerratt, "How Does a Single Index Represent the Nineteen Sandiland Plant and Machinery Indices?", *Journal of Accounting Research*, Vol. 15, No. 1, (Spring 1977a). 108-119.
- "Price Indices for Current cost Accounting – A reply and Some Further Evidence", [٣٧] *Journal of business Finance and Accounting*, vol. 4, No. 1, (Spring 1977), 139-144.
- Bourn, M., P. J. M. Stoney and F. F. Wynn, "Price Indices for Current Cost accounting", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 3, No. 3, (Autumn 1976), 149-172.
- "Price Indices for Current Cost Accounting: A Rejoinder", *Journal of Business Finance and Accounting*, vol. 4 No. 1 (Spring 1977). 145-147.
- Swanson, Edward P., and Keith A. Shriver, "The Accounting – for Changing – [٤٠] Prices Experiment: A Valid Test of Usefulness?", *Accounting Horizons*, (September 1987), 69-77.
- Frank, W., "A Study of the predictive Significance of Two Income Measures", [٤١] *Journal of Accounting Research*, Vol. 7, No. 1 (Spring 1969). 123-136.
- Abdel – K halik, A. R., and J. C. Mckeown, "Disclosure of Estimates of Holding [٤٢] Gains and the Assessment of Systematic Risk", *Journal of Accounting Research*, Vol. 16, (Supplement, 1978). 46-77.
- Beaver, William H., and Landsman, W. R. "Incremental Information Content of [٤٣] Statement 33 Disclosure, *Financial Accounting Standard Board*, 1983.
- Bublitz, Bruce T. Frecka and J. McKcown, "Market Association Tests and FASB [٤٤] Statement No. 33 Disclosure: A Reexamination," *Studies on Accounting Earnings and Security Valuation: Current Research Issues, Journal of Accounting Research*, 1985, supplement. 1-23.
- Tweedie, D. P., "Cash Flows and Realizable value: The Intuitive Accounting [٤٥] Concepts? An Empirical Test", *Accounting and Business Research*, Vol., 8, No. 29, (Winter 1979). 1-13.
- Benston, G. J., and M. A. Krasney, "DAAM: The Demand for Alternative [٤٦] Accounting Measures", *Journal of Business Research*, Vol. 16, (Supplement, 1977). 1-30
- Whittington, G., *Inflation Accounting: An Introduction to the Debate*. London: [٤٧] Cambridge University Press, 1983.

Deberg, Curtis L., and Keith A. Shriver, "The Relevance of Current Cost Data: A [٤٨] review and Analysis of Recent Studies", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 6, (1987). 55-87.

Belkaoui, Ahmed Riahi. *Accounting Theory*. Harcourt Brace College Publisher, [٤٩] Forth Worth, 3 edition, 1993.

Tweedie, Davide, and Geoffrey Whittington. *The Debate on Inflation Accounting*. [٥٠] Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Accounting Standard Committee, Provisional Statement of Standard Accounting [٥١] Practice No. 7, *Accounting for Changes in the Purchase Power of Money*, London, 1975.

Financial Accounting Standards Boards, Statements of Financial Accounting [٥٢] Standard No. 33, *Financial Reporting and Changing prices*, September 1979.

Maintaining Accounting Capital under Inflation: An Application on the Jordanian Joint-Stock Companies

Yousuf Farag Jehmani

*Assistant Professor, Accounting Department
Yarmouk University, Jordan*

(Received on 27/12/1417, accepted for publication 17/8/1418 A.H.)

Abstract. This paper aims to assess that the Jordanian companies maintain their capital under the Companies Act No. 1, 1989 in time of moderate inflation rate. The Act requires the companies to retain 10% of their profit as a compulsory reserve. Moreover, the Act does not allow retention of more than 5% of distributable profit for more than one year. The balance sheets of twenty-nine industrial or service companies for 1993 were adjusted with Consumer Price Index (CPI). The results suggest that the companies do maintain their capital except the losing ones, those with low profit, and those having reached their compulsory reserve for the upper ceiling. The author recommends that companies should be compelled to retain 10% of their profit under all circumstances and that companies should be encouraged to prepare additional financial statements adjusted to reflect inflation rate.